

23 شباط / فبراير 2018

على سوريا وروسيا وقف الهجمات على الغوطة الشرقية فوراً

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم الحكومتين السورية والروسية إلى وقف جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين في منطقة الغوطة الشرقية (سوريا). وبموجب القانون الدولي، تعتبر الهجمات الموجهة قسداً ضد السكان المدنيين والأهداف المدنية، بما فيها المستشفيات، جرائم حرب يجب محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكابها.

وقد صرح سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، أن "مجلس الأمن الدولي فشل بشكل ذريع في الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين"، مضيفاً بأن هذا المجلس "عاجز بسبب انقسامه حتى عن تنفيذ قراراته المتعلقة بحماية المدنيين في سوريا وضمان وصول المساعدات الإنسانية لهم دون أية عوائق". وأشار بنعربية إلى أنه "بعد سبع سنوات من تحصين النظام السوري ضد أية مساءلة عن الجرائم الجسيمة التي يرتكبها، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية، تضم روسيا جهودها إلى هذا النظام في تنفيذ مشروعه العدمي بقتل وتجويع شعبه".

وقد تسببت حملات القصف الجوي والمدفعي التي شنتها الحكومة السورية بدعم من روسيا في مقتل مئات الضحايا، وذلك منذ يوم الأحد الماضي. علاوة على ذلك، فإن تدمير المستشفيات ونقص الإمدادات الأساسية والأدوية أدت إلى تدهور الظروف المعيشية للمدنيين إلى حد بالغ الخطورة. وبموجب القانون الإنساني الدولي، تقع على عاتق الحكومة السورية وحليفتها روسيا التزامات بحماية المدنيين وتمكين وصول الإغاثة الإنسانية إلى سكان الغوطة الشرقية، بحرية ودون أية عوائق.

وقد فرض مجلس الأمن الدولي خطة لنزع السلاح بشأن الترسانة الكيماوية السورية، إلا أن تقارير موثوقة استمرت في الظهور حتى أواخر يناير / كانون الثاني وفبراير / شباط 2018، تفيد بمسؤولية الحكومة السورية عن استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين، بما في ذلك الغوطة الشرقية وسراقب. وكانت آلية التحقيق الدولية حول استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا قد خلصت في آخر تقرير لها في أكتوبر 2017 إلى مسؤولية الحكومة السورية عن استخدام الأسلحة الكيماوية. وفي نفس الشهر، استخدمت روسيا الفيتو ضد تمديد صلاحيات ومهمة الآلية.

"على الدول أن تعمل، بشكل فردي وجماعي، من أجل وضع حد للأوضاع الكارثية التي تشهدها الغوطة الشرقية. ويتوجب على هذه الدول أيضاً أن تكفل من خلال كل الوسائل المتاحة في أنظمتها القانونية الوطنية، وكذلك الإقليمية والدولية، المحاسبة الجنائية بحق جميع المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الدولية الأخرى المرتكبة في سوريا، وذلك بغض النظر عن جنسية أو رتبة أو وضع هؤلاء المسؤولين".

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين

ت: 0041229793817

البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org